تبديل كراسي «رؤساء البلديات» غير كافٍ.. و«بسطات» تعود بعد ساعات من إزالتها

دباس خلال مجلس «دمشق»: هناك حالات فساد وجباية وتعدٍ على الأملاك العامة ولم يحرر ضبط واحد بحق أي بسطة

معاون قائد الشرطة:
تكثيف الدوريات على الحدائق والتشدد بضبط الجوانب غير الأخلاقية فيها

الريس:
أين الرقابة؟.. وأحدهم طلب مبلغاً مالياً لتركيب طاقة بديلة

محمد دباس خلال الجلسة

فادي بك الشريف

بينما أكد عضو مجلس محافظة دمشق زياد الريس قيام أحد رؤساء البلديات بطلب مبلغ مالياً مقابل تركيب الطاقة الشمسية بشكل مخالف، وأن المخالفة تعود بعد ٢٤ ساعة من إزالتها، كشفت عضو المكتب التنفيذي مازن دباس خلال جلسة المحافظة عن وجود تقصير واضح لدى البلديات على صعيد مكافحة الإشغالات، وسط وجود حالات جباية من البعض في ظل انتشار حالات استغلال وتعد على الأملاك العامة على الأرصفة والطرقات والأسواق والشوارع.

وأكد دباس وجود حالات فساد لدى عدد من البلديات، مؤكداً وجود معاناة كبيرة لدى المواطنين، لافتاً إلى أنه لم يحرر أي ضبط بحق البسطات على الإطلاق.

وبالعودة إلى الريس أكد أنه لم يكن يتخذ أي إجراء بحق رؤساء البلديات سوى تبديل كراسيهم وتقلهم من منطقة إلى أخرى، الأمر الذي يزيد من المخالفات.

وقال الريس أن عدداً من محال الحلويات في منطقة الميدان يتقاضى منها مبالغ مقابل إشغال الأرصفة، متسائلاً: أين الرقابة على الإشغالات والبسطات المنتشرة بكثرة في العديد من المناطق.

وطلب مجلس المحافظة من مديرية الأملاك إعداد مذكرة تفصيلية فيما يخص الأشغال العامة والتجاوزات التي تقوم بها المحال بما في ذلك المولات، على أن يعد مقترحاً للموضوع يعرض على المكتب التنفيذي.

وتركزت مداخلات مجلس المحافظة حول واقع الفانات التي تعمل لتخديم المناطق المرتفعة وضرورة اتخاذ إجراءات لقوننتها والرقابة عليها أو منحها لوحات عامة، وخاصة أنها مخالفة لكنها حاجة ضرورية، إضافة إلى وجود حالات للتعدي على الأعمدة من الأكشاك الموجودة تحت جسر الرئيس، مع وجود ٤٥ بسطة غير نظامية، وتوفير الإنارة الكافية داخل الأنفاق، إضافة إلى عمل الإشارات الضوئية وتغذيتها بالطاقة البديلة.

كما تطرقت المداخلات إلى انتشار حالات سرقة الجوالات والجزادين في التجمعات والأماكن المزدحمة وظاهرة الدراجات النارية المنتشرة بكثرة وما تلحقه من أضرار للمواطنين، إضافة للمطالبة بتكثيف الرقابة على الحدائق وخاصة لجهة انتشار الإشغالات والأراكيل فيها وبعض الحالات غير الأخلاقية التي تحصل في الحدائق.

كما طالب أعضاء في المجلس بتأمين المقن العلفي للمربين، وتأمين الأسمدة الزراعية ودعمهم بمادة المازوت والطاقة البديلة.

وبعد مطالبات أعضاء المجلس بمتابعة واقع الحدائق وخاصة ليلاً بما في ذلك منطقة دمشق القديمة، أكد معاون قائد شرطة محافظة دمشق العميد أيمن حليمة أنه سيتم تكثيف الرقابة والدوريات على الحدائق والقيام بجولات لضبط أي مخالفة مع مكافحة الجوانب غير الأخلاقية والمخالفة في الحدائق وخارجها.

وقال مدير الحدائق سومر فرفور إنه يتم منع أي إشغال بالحدائق العامة، ولكن توضع الإشغالات خارجها لا يمكن معالجتها إلا عن طريق دوائر الخدمات والجهات المعنية لكن تعود المخالفة من جديد.

وحول أشجار الكينا التي بحاجة إلى إزالة لما تسببه من أذى لشبكة الصرف الصحي، أكد أن أي شكوى مقدمة ترفع إلى مؤسسة الصرف الصحي ومديرية الزراعة لأخذ موافقة الإزالة ومن ثم تتم إزالتها.

وأكد مدير الزراعة عرفان زيادة أنه بالنسبة للأسمدة المخصصة للفلاحين يتم تسليمها حالياً فقط للقمح، مبيناً وجود «أسمدة مركبة» في الأسواق لكنها غالية الثمن، أما المازوت الزراعي فقد تم تسليم ٣٠ ألف ليتر فقط منذ الشهر الثاني ولغاية تاريخه لم يتم الاستمرار بالتزويد من قرع المحروقات وأضاف: لا نعلم السبب.

منشآت حمص الصناعية والحرفية تعمل بنسبة ٤٠ بالمئة من طاقتها الإنتاجية بسبب نقص حوامل الطاقة

مدير الصناعة لـ«الوطن»: ٥٦ بالمئة من المعامل عادت للعمل و٣٩ بالمئة قيد الإقلاع من جديد

حمص- نبال إبراهيم

أكد مدير الصناعة في حمص بسام السعيد لـ«الوطن» أنه على الرغم من الصعوبات ومعوقات العمل التي تواجه الصناعيين في محافظة حمص، إلا أن القطاع الصناعي يشهد تعافياً واضحاً وملحوظاً يوماً بعد يوم، لافتاً إلى أن هذا التعافي ساهم فيه جملة الإجراءات الحكومية التي تم اتخاذها لتشجيع الصناعيين والحرفيين على ترخيص منشآت جديدة وزيادة الإنتاجية في المنشآت القائمة ومنها المرسوم الذي تضمن إعفاء المواد الأولية من الرسوم الجمركية المترتبة عن عملية الاستيراد وهو ما خفف من تكلفة إنتاج السلع المحلية.

وأشار السعيد إلى أن إجمالي عدد المنشآت الصناعية والحرفية المرخصة والمنفذة منذ بداية العام الجاري حتى تاريخه بلغت ٢٨٧ منشأة برأسمال قدره ١٢.٥ مليار ليرة ما يؤمن نحو ٧١١ فرصة عمل جديدة، كاشفاً عن دخول ١٢٠ منشأة صناعية وحرفية مرحلة الإنتاج من إجمالي عدد هذه المنشآت موزعة على بعض القطاعات منها ٥٨ منشأة هندسية و٤٧ منشأة غذائية و١٤ منشأة كيميائية وواحدة نسيجية، منوهاً بأن هناك ١٦٧ منشأة ما زالت قيد التجهيز للبدء بالإقلاع.

ولفت إلى أنه بالمقارنة بين عدد المنشآت المرخصة والمنفذة خلال النصف الأول من هذا العام وما يقابلها في الفترة ذاتها من عام ٢٠٢١ تتم ملاحظة زيادة بنسبة ١٦٥ بالمئة، مبيناً أن عدد المنشآت الصناعية والحرفية المنفذة في عام ٢٠٢١ بلغت ١٧٣ منشأة دخل منها مرحلة الإنتاج ٤٧ منشأة.

ورأى السعيد أن هذا مؤشر على تعافي القطاع الصناعي والحرفي بالمحافظة على الرغم من أن المنشآت العاملة تعمل بنسبة تشغيل ٤٠ بالمئة فقط من طاقتها الإنتاجية وذلك بسبب جملة من الصعوبات ومعوقات العمل التي تواجه القطاعين الصناعي والحرفي الخاص والتي تتعلق على وجه الخصوص بالتقنين القاسي للتيار الكهربائي والنقص في المشتقات النفطية اللازمة لعمل تلك المنشآت، إضافة إلى زيادة تكاليف الإنتاج وضعف القوة الشرائية وعدم وجود أسواق تصديرية كافية للمنتجات المحلية.

وكشف السعيد أن إجمالي المنشآت الصناعية والحرفية المسجلة على قيود مديرية الصناعة بحمص بلغ ١٠٧٤٠ منشأة منها ٦٠٤٠ منشأة صناعية وحرفية عاملة عادت إلى العملية الإنتاجية بشكل فعلي وتشكل نسبة ٥٦ بالمئة من مجموع عدد المنشآت، مشيراً إلى أن إجمالي عدد المنشآت الصناعية والحرفية التي ما زالت قيد الترميم حالياً تمهيداً لإعادة إقلاعها وصلت إلى ٤١٦٧ منشأة وهي تشكل نسبة ٣٩ بالمئة من مجموع تلك المنشآت، بينما يبلغ عدد المنشآت الصناعية والحرفية التي ما زالت خارج الخدمة حتى تاريخه على مستوى المحافظة ٥٣٣ منشأة وهي تشكل نسبة ٥ بالمئة فقط من مجموع تلك المنشآت.

تذاكر القامشلي زادت من ٢٥٠ ألفاً إلى ٢٨٠ ألفاً.. وعلى المقاطع الخارجية مقاربة للتكاليف

«السورية للطيران» لـ«الوطن»: زيادة أسعار تذاكر الطيران بشكل بسيط وسببه ارتفاع تكاليف التشغيل عالمياً

محمود الصالح

بيّن مصدر خاص في السورية للطيران أن زيادة الأسعار التي حصلت مؤخراً على تذاكر الطيران في المؤسسة السورية للطيران كانت زيادة طفيفة على الخطوط كافة التي تُشغل عليها السورية للطيران والبالغة عشر محطات.

وأوضح المصدر في تصريح خاص لـ«الوطن» أن هذه الزيادة كانت بسيطة جداً على خط القامشلي، حيث كانت التسعيرة ٢٥٠ ألفاً والآن أصبحت ٢٨٠ ألف ليرة سورية، أما بالنسبة للخطوط الأخرى فهي تخضع للعرض والطلب، وحسب أطوال الخطوط، وحسب درجة امتلاء الرحلة، بحيث يمكن أن تنخفض هذه التسعيرة أو ترتفع في مواسم محددة ومقاطع محددة، فحيثما يكن هناك إقبال على السفر من خلال السورية تكن الأسعار أعلى من المقاطع التي يقل عليها الطلب، وهذا معمول به في أغلب شركات الطيران العالمية.

ويبرر المصدر هذه الزيادة نتيجة ارتفاع أسعار الوقود عالمياً و«الكيروسين» في جزء مهم، حيث شهدت أسعار الوقود ارتفاعاً في كل دول العالم، ومعروف أننا في هذه المرحلة نستورد الوقود، وبالتالي هناك تكاليف زادت على العملية التشغيلية للطيران، موضحاً أنه تمت زيادة هذه الأسعار بقرار من اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء، وأضاف: كما حصل زيادة في كل أنحاء العالم، وفي سورية الزيادة كانت قريبة من التكاليف المترتبة على المؤسسة.

وبين المصدر أن هناك إقبالاً كبيراً على الحجز على السورية للطيران وهناك امتلاء دائم للرحلات وخاصة المتجهة إلى دبي وموسكو والقاهرة حيث تشهد حركة مسافرين كبيرة خلال الفترة الماضية والحالية، وهناك انتظار على الدور لمدة خمسة عشر يومياً، وهذا يؤكد مدى ثقة مستخدمي الطيران سواء السوريون أم العرب أو الأجانب القادمين والمغادرين لسورية في السورية للطيران.

ولفت المصدر إلى أنه تم خلال الآونة الأخيرة وضع مجموعة جديدة من أنظمة العمل في السورية للطيران ومنها النظام الخاص بالأسعار والمبيعات والتسويق في مجلس الوزراء، وأضاف: كما حصل داخل سورية وخارجها، إضافة إلى نظام البدلات المالية والنموذج الخاص بالاتفاقيات التجارية مع الشركات الوطنية الخاصة، كما قامت المؤسسة بتطبيق نظام خاص بالأجور وبدلات الخدمات الفنية داخل سورية، ونظام العام الخاص بالأجور والبدلات لخدمات المناولة الأرضية في المطارات السورية، واعتماد نظام لآلية شراء وإصلاح وتعمير القطع التبديلية للطائرات والمحركات، وهذه الأنظمة تم تصميمها وبرمجتها من خلال الكوادر الوطنية، وبذلك أصبحت جميع العمليات مؤتمتة داخل المؤسسة وبينها وبين الوكلاء والمكاتب المرتبطة فيها، ويضبط العمل وإلغاء الوساطة ويلبي متطلبات الجهات التي تعمل معها السورية للطيران.

وأضاف المصدر إن التركيز انصب على الحفاظ على جاهزية تشغيل الطائرات السورية العاملة ضمن برامج الصيانة الدورية في ظل الحصار الجائر والعقوبات، والسعي لرفد المؤسسة بطائرات جديدة، كما تمت زيادة عدد الرحلات المشغلة إلى (بيروت – القاهرة – الدوحة – الخرطوم – أبو ظبي – دبي –الشارقة– الكويت– موسكو)، وتم افتتاح المطارات المدنية السورية (دمشق –حلب) أمام الرحلات الدولية بعد توقفها بسبب جائحة كورونا، واليوم مستمرون بإنجاز مشروع المهبط الموازي في مطار حلب الدولي وزيادة عدد الرحلات لهذه البوابة الاقتصادية سواء عبر السورية أو الناقل الوطني الخاص، إضافة إلى إعادة تأهيل منطقة الترانزيت والبوابات والفناكر، وبالتوازي العمل مستمر بالصيانة الإسعافية للمطارات من معدات وآليات وأجهزة الاتصالات والمحطات والرادارات والأبراج والفناكر والهنكارات وغيرها وخاصة بعد الاعتداءات الإرهابية الإسرائيلية المتكررة، وهذا عدا انتهاء عمرها الفني والتصميمي في ظل الحصار والعقوبات القسرية الشديدة، كما تم إصدار شروط ترخيص مكاتب خدمات الشحن الجوي، ونعمل وبالتنسيق مع وزارة الدفاع على تشغيل رحلات من مطار دمشق إلى مطار القامشلي وفقاً للإمكانية الفنية المتاحة وتطبيق سعر خاص جداً دون مستوى أكلاف التشغيل لتأمين نقل أبناء المناطق الشمالية والشرقية من وإلى دمشق، ومؤخراً تمت عودة الخطوط الجوية الباكستانية للعمل بشكل رحلات منتظمة إلى مطار دمشق الدولي، لتضاف إلى شركة فلاي بغداد والشركات الإيرانية التي تُشغل من وإلى مطار دمشق وحلب.

> إقبال كبير على الحجز على متن «السورية» والحجوزات ممتلئة لأسبوعين

سعر الإسطوانة في السوق السوداء ١٠٠ ألف ليرة

رغم توافر الغاز.. تأخر رسائل الغاز يصل إلى ١٣٠ يوماً بالريف وأكثر من مئة يوم في العاصمة

عبد المنعم مسعود

استقرت مدة انتظار رسالة الغاز عند ١٣٠ يوماً في ريف دمشق وتجاوزت المئة يوم في العاصمة ما تسبب بزيادة سعرها في السوق السوداء ليصل إلى ما بين ١٥٠ و١٧٥ ألف ليرة لأسطوانة الغاز الصناعي و١٠٠ و١٢٥ ألفاً لأسطوانة الغاز المنزلي.

ويؤكد مصدر في جمعية معتمدي الغاز أن أسعار الغاز في السوق السوداء تعتبر رخيصة مقارنة بمدة انتظار أسطوانة الغاز المنزلي، مبيناً أن حرارة الجو تساعد المستهلك على إنجاز مسائل الطبخ ومتعلقاته بكميات أقل ووقت أقل فالطبخة المنزلية نتيجة ارتفاع حرارة الجو أصبحت تعد بنصف المدة الزمنية التي تستهلكها في الشتاء ومثلها غلي الشاي وتسخين المياه.

وبيّن المصدر أن موعد افتتاح الوجبة القادمة من المادة ما زال مجهولاً، مبيناً أن مدة الانتظار في دمشق للوجبة القادمة تجاوزت المئة يوم ومن المحتمل أن تزيد المدة في ظل عدم وصول دور المعتمد لدى معمل غاز عدرا رغم توافر المادة وذلك لقلة العمال والموظفين الإداريين في المعمل.

وفقاً للمصدر فإن معتمدي الغاز يعانون أيضاً من عدم استلامهم لحصتهم الشهرية من مادة المازوت، مبيناً أن حصة المعتمد ٧٠٠ ليتر في الشهر وهو لا يكاد يحصل على ربع هذه الكمية نتيجة عدم توافرها بمحطات الوقود، موضحاً أنهم كمعتمدين يحصلون على المادة من محطة معينة لكن المادة لا تصل إلى هذه المحطة، علماً أن مخصصاتهم في كل تعبئة ٥٠ ليتراً، مؤكداً أن بعض المعتمدين لا يستطيعون الذهاب إلى المعمل لتحميل مخصصاتهم لعدم وجود مازوت ما يضطرهم لشراء المادة من السوق السوداء بسعر ٦ آلاف ليرة لليتر وأن معتمدي العاصمة جل ما حصلوا عليه الشهر الماضي هو ٢٥٠ ليتراً من أصل ٧٠٠ ليتر، مبيناً أن عملية استلام المادة هذا الشهر لم تتجاوز ١٥٠ ليتراً فكل ١٢ يوماً يتم تسليمنا ٥٠ ليتراً.

وأكد المصدر أن وضع مادة الغاز المنزلي أصبح سيئاً بالنسبة المعتمدين حتى أصبح البعض يفكر بترك المهنة نتيجة ذلك فالمعتمد لا يصل دوره وفقاً للوضع الحالي إلا كل عشرين يوماً مرة واحدة، مطالباً محروقات بحل مشكلة التوالف وذلك عبر صيانة الأسطوانات والتأكد من صلاحية الأسطوانة.

وبين المصدر أن واقع الإنتاج في معمل عدرا حالياً لا يتجاوز ١١ ألف أسطوانة يومياً موزعة ما بين الريف والمدينة.

علماً أن توريدات الغاز المنزلي مستقرة والغاز متوفر إلا أن المشكلة تكمن في تعبئة الاسطوانات وصيانتها، الأمر الذي انعكس سلباً على المواطنين بعد جهود كبيرة لتأمين توريدات الغاز وتجاوز الحصار.

> معتمدون لا يذهبون للمعامل للحصول على مخصصاتهم بسبب نقص المازوت!!